تقدم على معموليه والتزم التعليق قبل ما النافية
وان النافية ولا النافية للجنس لام ابتدا او قسم كاين
كذا اي يلتزم معه تعليق الفعل عن العمل والاستفهام
هذا الحكم اعني وجب له هذا التعليق وحاصل
معنى ذكر ان العامل اذا توسط بين معموليه اوتاخر
عنهما جاز الغاؤه واعماله واما اذا تقدم عليهما وقع
ابتدائه يجوز الغاؤه فان ورد من لسان العرب اعني
في كلام مهم تركيب يوهم ظاهره انه العامل المتقدم
فاول بينك وتقدير كل ضمير الشان او لام الابتدا
وتجعل ضمير الشان مفعولا اول والجملة بعده في محل
نصب سدت مسد مفعولي الثاني او الجملة الواقعة
بعد اللام في محل نصب سد مسد مفعوليه ويكون
الفعل ح معلقا عن العمل في اللفظ دون المحل ويجب
عليك التزام التعليق للفعل عن العمل في اللفظ دون
المحل عند ذكر ما النافية او ان النافية او لا النافية
للجنس او لام الابتدا او لام القسم او الاستفهام في
الكلام ووقعت واحدة من الستة فاصلة بين
الفعل ومعموليه بان قيل ظننت ما زيد قايم او ان
زيد قايم او لا زيد قايم او لزيد قايم وهكذا الباقي
والتزام التعليق ووجوبه يكون بقرائنها بارتفع
لا بالنصب وتكون الجملة في محل نصب به سدت مسد

مفعوليه

مفعوليه فهو عامل في محلها دون لفظها اي معلقة
له عن العمل فيما بعدها لفظا لا محلا كما تقدم ان
معنى التعليق هكذا او الا للزم على عدم ذكر وقوع
ما ذكر من الحروف المذكورة حشوا في الكلام مع ان لها
الصدارة وقول المصنف الا ابتدا الحرفية ايضا وهو
عيب عند الشراح قلت لا ايطا لان الايطا
اتفاق كلمتين في اللفظ والمعنى وهنا ليس كذلك
لاختلافهما في اللفظ بالتعريف في الاول والتنكير في
الثاني وفي المعنى ايضا لان المراد بالابتدا الاول
معناه اللغوي وهو الوقوع في اول الكلام وبالثاني
الاصطلاحي وهو الاهتمام بالشيء وجعله اولا لشان
يحكم فيه بحاس تام ولا يمنع منه وجود اللام في
احدهما لانها في نية الانفصال يجوز الغاء هذه
الافعال المتصرفة اي وهي الاحد عشر المذكورة قبل
ظننت وتعلم وقولي اذا اوقعت في غير ابتدا اي بان
وقعت متوسطة بين معموليها او متاخرة عنهما فهو
صادق بصورتين وقولي بعد وان تقدمت اي على
معموليها امتنع الغاء في صورة واحدة فجملة الصور ثلاثة
يجوز الاعمال والالغاء في صورتين ويمتنع الالغاء
في صورة نحو زيدا ظننت قايم فزيد مبتدا وقايم
خبر وظننت ملغاة لاعمالها وكذا يقال فيما بعد